الفصل الثانى

سياسة إنشاء المدن المصرية الجديدة
محور رئيسى فى استراتيجية التنمية العمرانية الشاملة فى مصر

لم يكن الاتجاه إلى إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة فى مصر هدفا مستقلا قائما بذاته فى يوم من الأيام، وإنما كان وسيلة وأداة فى إطار استراتيجية قومية شاملة للتنمية العمرانية فى مصر، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة للمواطن المصري اقتصاديا واجتماعيا.

(١) الاستراتيجية القومية للتنمية العمرانية فى مصر .... المشكلات، الدوافع، الأسباب:

في الربع الأول من القرن العشرين تراوح عدد سكان مصر حول رقم العشرة ملايين نسمة، وظل هذا الرقم يتزايد باطراد حتى وصل فى نهاية القرن إلى حوالي ٦٤ مليون نسمة. وقد صاحب هذا النمو السكاني المطرد زيادة كبيرة فى المناطق الحضرية، يقابلها زيادة أقل فى المناطق الريفية، حيث قفزت نسبة سكان الحضر من ١٧% فى أوائل القرن الماضي إلى ٤٣ % عام ١٩٩٦.

ولم تكن برامج التنمية فى غياب عن هذه الحقائق، بل ظلت فى سباق معها، على أن مؤشرات الماضي ومعطيات الحاضر توضح أن السباق ما زال محسوما لغير صالح التنمية، ومن ثم سوف يظل شغل مصر الشاغل: العمل على خفض معدلات الزيادة السكانية من ناحية، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. ويعترض كلا الهدفين صعاب جمة، حيث يواجه الأول منهما تقاليد وعادات ونزعات موروثة، ويواجه الثاني عقبات كثيرة تتحكم فيها عناصر عديدة من أهمها محدودية الإمكانات داخل نطاق وادي النيل والدلتا، والتي تمثل المساحة المعمورة والآهلة في مصر.

وفي الوقت الذي يتركز فيه السكان فى مساحة محدودة من الخريطة المصرية (٤% من مساحة مصر)، تنتشر في جميع أرجاء مصر الموارد الأرضية، والمائية، والتعدينية، والسياحية ،والتي يمكن باستغلالها تحقيق التوازن المنشود بين توزيع السكان وتوزيع استغلال الموارد، وبذلك تصبح الموارد البشرية مع الوقت عاملا أساسيا لدفع عجلة التنمية وزيادة معدلاتها، بدلا من أن تكون عبئا عليها وعائقا لها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا تتضح أهمية التغير بمفهومه الشامل، فليس التغير مجرد إعادة البناء وتقويم هياكل البنية الأساسية، بل هو منظومة متكاملة تقوم على مفاهيم التنمية العمرانية الشاملة التي تأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وتقوم على تحقيق النمو فى الهياكل العمرانية المختلفة وتنظيم استخدامات الأراضي والموارد الأرضية، وعدالة توزيع وتوطين القواعد الاقتصادية وما يرتبط بها من تنمية للمجتمعات الجديدة والقائمة وتوفير الاحتياجات الأساسية لها، بالإضافة إلى صيانة مكونات البيئة والارتقاء بها.

وعلى الرغم من أن خريطة مصر الجغرافية تبين أن مساحتها حوالي مليون كيلومتر مربع إلا أن الخريطة الاقتصادية تشير إلى أن المستغل فيها حوالي ٤% فقط، حيث يصل تعداد السكان المقيمين بهذه الرقعة المحدودة فى نهاية القرن العشرين الى حوالي ٦٤ مليون نسمة كما سبق ذكره، فى حين أن الباقي ويبلغ ٩٦% من المساحة الكلية لا يشغله سوى أقل من مليون نسمة. والمناطق الصحراوية الممتدة شرق وغرب الخريطة المصرية وإن كان أغلبها غير مأهول إلا أنه يوجد به الكثير من الموارد الطبيعية، ممثلة فى موارد معدنية، بترولية، مائية، ومناطق صالحة للاستزراع. وتعد كل هذه الإمكانات ظروفا جاذبة لدفع عملية التنمية بتلك المناطق.

ومصر كدولة نامية تواجه الكثير من المشاكل والتحديات، غير أن هناك مشكلتين أساسيتين وهما: مشكلة الزيادة السكانية السريعة، ومشكلة التركز الشديد للسكان والأنشطة في بعض المناطق الحضرية. فبينما تتسبب الزيادة السريعة للسكان فى تعثر جهود التنمية والتهام ثمارها بالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، فإن التكدس الشديد في المناطق الحضرية – مع استمرار تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر – يؤدي إلى الكثير من المشاكل العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية [١].

ومن الثابت أن معدلات الزيادة السكانية التي تسود مصر حاليا تعتبر مرتفعة، فبعد أن كان المعدل يدور حول ١,٤% ما بين ١٩٠٧ – ١٩٣٧ ارتفع ذلك المعدل ليصل إلى ٢,٨% ما بين ١٩٨٣ – ١٩٨٦ ثم اتجه الى الانخفاض بعض الشئ في نهاية القرن الماضي، ويزيد من تعقيد المشكلة سوء توزيع السكان جغرافيا على أرض مصر، حيث يعيش غالبية السكان على ٤% من

[١] التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق العامة فى مصر – وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق ١٩٩٣

مساحة الجمهورية كما سبق ذكره، ومتوسط الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة يبلغ حوالي ١٥٤٧ نسمة / كيلومتر مربع.

ولقد ترتب على هذه الأوضاع أمران فى منتهى الخطورة بالنسبة لمستقبل مصر، الأول أن هذه الأوضاع أدت إلى انتقاص الرقعة الزراعية بمعدل سنوي ٥٠ إلى ٧٠ ألف فدان وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي والغذاء الذي يمثل قضية أمنية على المستوى القومي، والثاني تآكل البنية الأساسية والخدمية وتدهور مستوى أدائهما فى المناطق الحضرية والريف. وعلى هذا فلم يعد منهج غزو الصحراء شعارا جدليا، وإنما ضرورة ملحة تفرض وضع استراتيجية للتنمية لرسم خريطة جديدة لمصر. وإذا كان التعمير قد بدأ بأسلوب محدد أملته ظروف ما بعد حرب ١٩٧٣، وحاجة البلاد إلى جهود إنشائية ضخمة تركزت فى منطقة القناة بمدنها الثلاث، فإن هذا المفهوم قد تطور واتسع ليصبح الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة، والرائد المتقدم الذي يفتح ويمهد الطريق للتنمية أمام جميع القطاعات.

(٢) الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية العمرانية الشاملة فى مصر... الأسس و الأهداف

بنيت استراتيجية التنمية العمرانية الشاملة فى مصر – كما جاء فيما أصدرته وزارة الإسكان والمرافق من بيانات – على ضرورة تحقيق التحولات فى الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، بحيث تؤدى إلى تكوين قواعد وأسس قوية تمكن من إطلاق الطاقات الإنتاجية وتوفر آليات التنفيذ، ويعتبر التعمير هو الأداة الرئيسية لتحقيق هذه التنمية والوصول إلى نمو منتظم فى أداء وإنتاجية الأفراد، وتوفير الحياة المعيشية الكريمة والاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع.

واستراتيجية التنمية العمرانية فى مصر متشعبة ومتعددة الأبعاد، وهى تمثل سياسة ذات غايات محددة بهدف الوصول إلى وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وسبيلها فى ذلك هو التخطيط العلمي السليم القائم على التحديد الدقيق للبدائل، واختيار البديل الأنسب في ضوء الإمكانات المتاحة.

وترتكز منظومة التنمية العمرانية الشاملة على عمليات الارتقاء والتطوير فى إطار المخططات القومية والإقليمية، والتي تنظم استخدامات الأراضي والموارد الأرضية، وتوزيع توطين القواعد الاقتصادية وما يرتبط بها من سكان وعمالة واستثمارات. أو بعبارة أخرى، ما يرتبط بها من تنمية للمجتمعات الجديدة والقائمة، وما تعنيه هذه التنمية العمرانية من ارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية: المسكن، العمل، الخدمات، وعناصر البنية الأساسية، كل هذا فى إطار محددات المكان والزمان وقيود الموارد والإمكانات الاقتصادية، دون التعارض مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها.

وبناء على ما تقدم من قواعد وأسس ترسم الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية العمرانية الشاملة في مصر، فقد تحددت أهداف التنمية العمرانية الشاملة فيما يلي[1]:

- إعادة توزيع السكان والأنشطة والخدمات على كامل مساحة الخريطة المصرية، بما يحقق تكافؤ الفرص فى توزيع: فرص العمل، فرص الإسكان، برامج الخدمات، لكامل التجمعات السكانية فى أقاليم مصر المختلفة.
- حل مشاكل المراكز العمرانية والمدن القائمة، وفى مقدمتها مشاكل الإسكان والخدمات والمرافق الناتجة عن التضخم والتركز.

[1] التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق العامة فى مصر – وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق ١٩٩٣

- حماية الأراضي الزراعية من التآكل المستمر نتيجة لزحف العمران عليها.
- تنمية المناطق النائية خارج وادي النيل والدلتا وتوظيف مواردها لصالح التنمية الاقتصادية القومية.
- إقامة ركائز عمرانية جديدة للتنمية المتكاملة، لرفع العبء عن المناطق العمرانية القائمة وفى إطار التواصل والتكامل معها.
- تشجيع الانتقال والامتداد إلى مناطق العمران الجديدة، ووضع سياسات لتشجيع الاستثمار والاستيطان فيها.
- إقامة هياكل اقتصادية جديدة وفتح مجالات متنوعة للاستثمارات بهدف تدعيم الاقتصاد القومي.
- حماية البيئة وإرساء قواعد التنمية المتواصلة التي تستند إلى: تجارب الماضي، محددات الحاضر، متطلبات المستقبل.

(٣) المدن الجديدة محور رئيسي فى استراتيجية التنمية العمرانية الشاملة فى مصر:

في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، تبنت الحكومة سياسة التعمير بمفهومها الشامل فى إطار استراتيجيتها القومية للتنمية العمرانية، وقد بدأت هذه السياسة بإعادة تعمير مدن القناة الثلاث تمهيدا لعودة سكانها إليها بعد هجرة استمرت سبع سنوات. وفي عام ١٩٧٤ قدمت (ورقة أكتوبر) تصورا شاملاً للخطوط العريضة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتبناها الدولة فى هذه المرحلة. ولقد تضمنت ضرورة إنشاء مجتمعات جديدة لتوطين السكان والأنشطة

الصناعية والزراعية وخاصة فى المناطق الصحراوية، وكانت أهم محاور سياسة إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة، التي تضمنتها ورقة أكتوبر، ما يلي[1]:

- تنمية مراكز حضرية جديدة خارج وادي النيل والدلتا، حيث يمكن أن يتوطن التصنيع والتحضر، وبالتالي الحفاظ على الأراضي الزراعية فى الوادي القديم وحمايتها من تعدى انتشار العمران.
- التنمية الاقتصادية السريعة من خلال التصنيع بقيادة القطاع العام، وتشجيع المساهمة الفعالة للقطاع الخاص.
- تنمية واستغلال الموارد القومية الأساسية بثروة المجتمع وهى الموارد البشرية.

ولقد حددت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأهداف الرئيسية لسياسة إنشاء المدن الجديدة على المدى البعيد على النحو التالي:

- إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة قادرة على امتصاص جزء كبير من التكدس السكاني، وتركز الأنشطة الاقتصادية فى المدن والمراكز الحضرية القائمة.
- إحداث تغيير أساسي فى الهيكل الاقتصادي والعمراني المصري مع التركيز على معالجة الاختناقات فى المراكز الحضرية الكبرى.
- الاستفادة من الموارد الكامنة فى صحراء مصر وسواحلها، من خلال خطة تنمية اقتصادية متعددة المحاور تقوم على توطين أنشطة: الصناعة، الزراعة، التعدين، السياحة فى هذه الأقاليم.
- خلق قواعد اقتصادية فى المدن الجديدة قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات إلى المناطق الجديدة.

[1] استراتيجية التنمية والتخطيط الاقليمي – وزارة التخطيط ١٩٩٧

- إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة فى إطار تخطيط إقليمي شامل منبثق من تخطيط قومي عام.

في إطار هذه السياسة لإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة، حددت الدولة منهجها لإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة فى أربعة محاور رئيسية هى كما يلي:

- إنشاء مدن مستقلة تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الإسكان والخدمات والأنشطة الاقتصادية، وتبعد مواقع هذه المدن عن التجمعات والمراكز الحضرية القائمة بالقدر الذي يدعم استقلالها مثل مدينة السادات والعاشر من رمضان.
- إنشاء مدن تابعة تقع فى فلك المدن الكبرى التي تعانى مشكلات التضخم لامتصاص فائضها من السكان والأنشطة، وترتبط هذه التوابع بالمدينة الأم إداريا واقتصاديا وعمرانيا مثل مدينة العبور وبدر.
- إنشاء مدن المشروعات القومية الكبرى والتي تهدف إلى خدمة مشروعات قومية بعينها مثل: مدينة دمياط الجديدة والتي تخدم ميناء دمياط، ومدينة النوبارية التي تخدم التجمعات الزراعية فى إقليم غرب ترعة النوبارية، ومدينة توشكى التي تخدم مشروع توشكى.
- إنشاء مجتمعات الامتدادات العمرانية، وهى ما يعرف بالمدن التوأمية وهى مدن تنشأ ملاصقة لمدن قائمة وتعمل على حل مشكلات عمرانية تختص بها هذه المدن.

مما تقدم يتضح أن سياسة إنشاء المدن الجديدة لم تهدف إلى إنشاء هذه المدن لذاتها، وإنما استخدمت هذه المجتمعات الجديدة كوسيلة لتحقيق استراتيجية تنمية عمرانية شاملة ذات أهداف على المستويين القومي والإقليمي.